

عبد العزيز خزاعله *

وهن الدولة وسياسات التفكير المجتمعي في الأردن

يتناول هذا البحث التداخل بين الدولة ككيان اجتماعي سياسي حديث والقبيلة ككيان اجتماعي تقليدي، واستمرار حضور البنية القبلية في النظام السياسي الذي لا تزال العلاقات القرابية تقوم فيه بدور بارز في الوظائف السياسية. ويجري تتبع ذلك عبر مجموعة من المراحل والفترات التي اشتملت على علاقة الدولة بالكيانات الاجتماعية عند تأسيس الدولة بعد الحرب العالمية الأولى، ثم علاقتها بالملكون الفلسطيني الذي تأرجح ولاؤه بين الدولة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يتناول البحث دور الدولة في تكريس الهويات التقليدية، وما نجم عنها من تعايش وتداخل بين النظم التقليدية ونظم الدولة الحديثة، كالنظام القضائي والنظام السياسي.

وهناك توضيح للآليات التي أتبّعها النظام السياسي لضمان استمراره وبقائه، وهي التي اشتملت على إجراءات ساهمت في التفكير المجتمعي، مثل قانون الصوت الواحد، وتفnit الدوائر الانتخابية إلى دوائر أصغر، وإقصاء الشباب عن المشاركة الحقيقة، وتعيين الزعماء المحليين ليكونوا ممثّلين للدولة بدلاً من أن يكونوا ممثّلين للشعب، وصناعة النخب السياسية، وتدفيع الواسطة والمحسوبيّة.

مقدمة

 تُعدّ الدولة من الناحية النظرية كياناً سياسياً وقانونياً عقلاً يمارس القسر على إقليم معين، ولا يسمح لأي كيان آخر، أكان قبلياً أم طائفيّاً، بمشاركة في ممارسة ذلك إلا بإذنه أو بتفوضيه منه، وبالتالي فإن الانتماء إلى الدولة هو انتماء سياسي قانوني.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة اليرموك - الأردن.

يجد المتتبع لحركة التاريخ تناقضًا واضحًا بين الدولة وبعض الكيانات التقليدية كالقبيلة؛ فكلما قوّيت الدولة ضعفت القبيلة، والعكس أيضًا صحيح، فالدولة كيان سياسي قانوني، والانتهاء إليها يكون انتهاءً سياسياً قانونيًّا ومن خلال إجراءات قانونية، لكن القبيلة كيان اجتماعي سياسي غير قانوني، والانتهاء إليها يكون من خلال اعتقاد مجموعة من الأفراد أنهم ينحدرون من أب مشترك.

يصادف مستعرض الكتابات بشأن الدولة في بعض المجتمعات العربية – ولا سيما المشرقية منها – حضور البنية العشائرية واستمرارها في نظامها السياسي، إذ قامت العوامل القرابية – ولا تزال – بدور بارز في تاريخها الاجتماعي والسياسي، على الرغم من عمليات التحديث المستمرة. وتجدر الإشارة هنا إلى التباين في الرؤى النظرية بخصوص العلاقة بين الدولة كبناء حديث والقبيلة كبناء تقليدي؛ ففي كتابة أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، يرى فرiderick إنجلز «أنه بقدر ما يكون العمل أقل تطويراً، وبالتالي بقدر ما تكون ثروة المجتمع أضيق حدوداً، تتجلى تبعية النظام الاجتماعي للنظام العشائري بمزيد من القوة»^(١)، وهذا يعني أنه عندما تكون وسائل الإنتاج في مجتمع ما ضعيفة، تؤدي علاقات القرابة دوراً أساساً ومركزاً يساهم في تحديد سمات التشكيلة الاجتماعية بمستوياتها المختلفة. ويتناول جورج بالانديه علاقة الدولة في المجتمعات التقليدية بقوله: إن المجتمعات ذات البنية العشائرية شكلت أول حقل اختبار في هذا المجال، وأنه جرى فتح الحدود المرسومة بين القرابة والسياسي، وأن دراسة التنظيم النسبي وامتداده في المكان أظهرت وجود علاقات سياسية مبنية على استخدام مبدأ التحضر «الانتساب القرابي» خارج نطاق القرابة الضيق، حيث تعبر العلاقات السياسية عن نفسها بألفاظ القرابة التي تعتبر إحدى الوسائل الاستراتيجية السياسية^(٢). إن ما يقصده بالانديه هو أنه يعتبر مبدأ النسب هو العامل المحدد للتماثل القائم بين القرابة والسياسي.

ومما هو جدير ذكره أن ابن خلدون أكد الوظيفة السياسية للقرابة، ومبدأ النسب، إلا أنه أكد أيضاً أن النسب هو بحد ذاته وهم، وليس له معنى خاص به خارج المجال السياسي؛ فهو يقول: «النسب أمر وهي لا حقيقة له، ونفعه إنما في هذه الوصلة من الاتحاح»^(٣)، ومعنى هذا أن القرابة وهم وحقيقة لها ليست بذاتها وإنما بمنفعتها لكونها تقوم بوظيفة سياسية هي: اللحمة، واستخدم لذلك مفهوماً اجتماعياً سياسياً مهماً هو العصبية التي تشكل محور علاقات القرابة السياسية وتسمح بإنتاج أدوات معرفية منهجهية تساهم بتفسير العلاقة بين المستوى القرابي والنظام السياسي: لأن الاجتماع والعصبية هما بمثابة مزاج للمتكون، لا يصلح إذا تكافأت العناصر، فلا بد من غلبة أحدهما، وإلا لا يتم التكوين، وهذا سر اشتراط الغلبة في العصبية ومنه تعيين استمرار الرئاسة في الصاب كـ«قرناته»^(٤). وبهذا، تكمن ابن خلدون من نقل مفاهيم الاجتماع والعصبية إلى إطار نظري يرتكز على مفهوم التكوين الاجتماعي (Social Structure)، ويقدم مفهوماً مهماً يمكن من خلاله فهم الدور السياسي للعلاقات القرابية في المجتمعات العربية، وهو العصبية التي تعني الشعور الذي يحس به الفرد تجاه من يربطه بهم نسب أو ولاء أو حلف أو جوار ويمكن اعتباره عاملاً مهماً في تفسير استمرار قيام العلاقات القرابية بدور سياسي بارز في المجتمعات ذات البنية القبلية الواضحة^(٥).

يقدم عبد الله العروي نموذجاً يقوم على خلق توازن بين نظريتي ابن خلدون وماكس فيبر، فهو يرى أن العناصر

١ كارل ماركس وفريديريك إنجلز، مختارات (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠)، ج ٣، ص ٤٠٧.

٢ جورج بالانديه، الأثر وbiology السياسية، ترجمة جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٤٩.

٣ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار احياء التراث، [١٩٨٦])، ص ١٢٩.

٤ المصدر نفسه، ص ٤٨٩.

٥ محمد عايد الجابر، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معلم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة الجديدة، ١٩٨٢)، ص ٢٥٨ - ٢٥٧.

التي أسس عليها ابن خلدون نظرية الدولة، وهي العصبية والعدل والشرع، تتواءزى مع مفاهيم ماكس فيبر للكاريزما والقانون والشرعية^(٦).

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن هناك إشكالية تكتنف العلاقة بين الدولة والجماعات العشائرية والقبلية؛ فعلى الرغم من قيام الدولة الحديثة بالوظائف التي كانت تعنى بها الوحدات القرابية، وهو ما يجعل الباحث يتوقع زوال هذه الوحدات لانهاء وظيفتها، فإنه لا يزال هناك بعض المظاهر التي تؤكد استمرار علاقات القرابة بما هي علاقات سياسية سلطوية تتحرك على قاعدة الأشكال العشائرية القبلية السائدة، التي تشكل «العصبية» محرك حركتها الأساس. هذه الإشكالية يساهم في حلها تأكيد دور الدولة في إعادة إنتاج الوحدات الاجتماعية القبلية، شريطة ألا تهدد هذه الوحدات وجود الدولة، بمعنى أن هوية الفرد تتعدد من خلال انتهاء القبلي، لكن الدولة تسلب أي دور للقبيلة، فالدولة تستخدم القيم الثقافية القبلية لتدعم سلطتها السياسية، وهذا حافظت الدولة على دور بعض الأسر والعشائر التقليدية واعتبارها «مؤسسات سياسية» بدلاً من المؤسسات السياسية الحديثة المنبثقة من جهاز حديث وهو الدولة.

إن ما سبق يفرض علينا محاولة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، منها:

- هل الدولة الأردنية هي فعلاً كيان سياسي قانوني عقلاً رشيد، أم أنها كيان استمر وتكرّس بفعل الولاءات التقليدية والجهوية؟
- كيف تعاملت الدولة (كيان سياسي قانوني) مع كلٍّ من القبليّة ككيان قرافي نسبي ومع الكيانات الاجتماعية الأخرى؟
- ما السياسات التي لجأت إليها الدولة لضمان استمرارها وبقائها؟

يلاحظ المتتبع لعلاقة الدولة بالمجتمع أن الدولة ككيان لم تتخذ سياسات إدماجية لمكوناتها الاجتماعية، بل اتجهت عقلانياً نحو التفكير والتفتت المقصود.

إن انضواء الفئات المجتمعية تحت مظلة مؤسسة قانونية، أي الدولة، هو فقط ما يوحّد المجتمع ويدمج فئاته الاجتماعية تحت مظلة الانتهاء للدولة، ولو كانت كذلك لما استمرت حتى الآن. إنّها تعتمد في استمرارها وبقائها على تكريس ولاءات تقليدية وجهوية، وهذه الفئات الجهوية والتقليدية ليست متحالفة، إنّها من صنع الدولة ومستفيدة منها.

هناك تناقض بين الشكل الحالي للدولة واندماج المجتمع، ولا يمكن حلّ هذا التناقض إلا بتنحّي أحدّها على الآخر. وقد جرى حلّ هذا التناقض لصالحةبقاء الدولة واستمرارها، مع تفتت وحدة المجتمع في الوقت نفسه.

تتمحور محتويات هذه الورقة البحثية حول:

أولاً: الدولة والكيانات الاجتماعية التقليدية: بدايات تأسيس الدولة

بعد الحرب العالمية الأولى، تشكّلت المملكة السورية تحت حكم الملك فيصل الأول، ووضّمت ما يُعرف اليوم بسوريا والأردن. وبعد احتلال الفرنسيين سورية في نوزُ / يوليو ١٩٢٠ ، عاشت مملكة شرق الأردن حالة من الفراغ السياسي؛ إذ تشكّلت فيها محلية عُرفت في ما بعد بـ«الحكومات» المحلية في مناطق إربد والسلط والكرك.

٦ عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، ص ٩٩.

وانشقت عن إربد خمسة كيانات أخرى، وهو ما يبيّن تنوّع التكوين الاجتماعي لمناطق شرق الأردن والانقسام العشائري والمناطقي. وتفاوت تطوير القوى المنتجة في هذه المناطق، فالالأردن لم يعرف طوال تاريخه وحدة مركبة في مناطقه الحالية؛ إذ جاء تأسيس الدولة بعد تحديد بريطانيا مستقبل شرق الأردن، وجرى الاتفاق على تأسيس الدولة بعد مباحثات في القدس بين الأمير عبد الله بن الحسين ووزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ آذار / مارس ١٩٢١. وفي ٢١ نيسان / أبريل ١٩٢١ تشكّلت الحكومة الأردنية الأولى برئاسة رشيد طلبيع.

إن الدارس للواقع الاجتماعي الذي تأسّست فيه الدولة الأردنية، يمكن أن يخلص إلى:

- إن الدولة الأردنية ولدت وهي تعاني انفصاماً بينها وبين المجتمعات المحلية في شرق الأردن، ولا سيما أن «المؤسسة العسكرية»، وهي بقايا الجيش العربي في حكومة الملك فيصل الأول التي حكمت في دمشق من آذار / مارس ١٩١٨ إلى قوز / يوليو ١٩٢٠، قد سبقت ولادة الدولة الأردنية.

- نجحت الدولة الأردنية، ولاقت قبولاً لأنها وقفت أول الأمر فوق التناقضات المناطقية والعشائرية التي شكل بعضها تهديداً لوجود الدولة عبر التمرّد القبلي، ورفض الزعاء العشائريين الانضمام إلى الدولة الناشئة.

- ظهرت الدولة كـ«جسم غريب» بالنسبة إلى التركيب الاجتماعي للمجتمعات المحلية؛ فقد تشكّلت من تحالف ضم ثلاثة عناصر، هي: الأمير عبد الله بن الحسين القادر من الحجاز لاسترداد حكم أخيه فيصل الذي أُخرج من سوريا، وحزب الاستقلال السوري الذي أراد من شرق الأردن - باعتبارها جزءاً من المملكة السورية - أن تكون قاعدة لتحرير سوريا من الفرنسيين، وبريطانيا التي ترغب في توسيع الاستقرار في المنطقة لتنفيذ خططها الخاص بوعده بلفور وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

- ظهرت الدولة في شرق الأردن في ظلّ غياب الوحدة الاجتماعية وعدم اندماج السكّان في مجتمع واحد. وبالتالي، فإن نظريات تشكّل الدولة، أكانت الدولة الماركسية أم الوظيفية أم العقد الاجتماعي أم أحواض الأنهر، لا تصلح ربما لتفسير نشأة الدولة الأردنية.

وبالتالي، فإن السبب في تشكّل الدولة يكمن في حالة التوازن والاستقطاب بين القوى المحلية، وعجز كل منها عن السيطرة خارج منطقتها. وقد ساعدت حالة التوازن هذه على ظهور إمكانية واقعية لنشوء مركز جذب وتوازن بين هذه القوى، ليقوم بدور الوسيط وتحقيق التوازن بين القوى المحلية والعشائرية، إذ لم تظهر في شرق الأردن زعامة محلية تستطيع أن توحّد مناطق شرق الأردن كافة، بدليل ظهور العديد من الكيانات المحلية قبيل جيء بالأمير عبد الله؛ فقد كان الوضع قائماً على توازن الجماعات المحلية المتباينة، وبالتالي لم تنجي الدولة لتعبر عن مصالح وعلاقات محلية داخلية قائمة، بل جاءت نتيجة تحالف غير صريح بين عناصر من خارج شرق الأردن هي الأمير عبد الله، وبريطانيا، وحزب الاستقلال السوري.

وقد اتّخذت علاقة الدولة ببناء الاجتماعي أشكالاً عدّة؛ ففي السنوات الأولى اتّخذت العلاقة طابع الصراع، كما حصل مع بعض العشائر كالشريدة والعدوان، وبعد ذلك، وبالتحديد في سنة ١٩٢٩، تشكّل الإرضاe من خلال ربط مصلحة بعض زعماء العشائر بالدولة ومنهم امتيازات متعدّدة كتفويض الأرضي بأسمائهم، ومنهم الرتب والمراكز، والإغراق عليهم بالمنح والعطايا، وهو ما أدى إلى الشكل الأخير من العلاقة، أي ما يمكن تسميته الاحتواء، وهو ما استمرّ حتى سنة ١٩٨٩^(٧).

^(٧) عبد العزيز خزاعله، مقدمة لدراسة المجتمع الأردني (إربد، الأردن: دار الكندي، ١٩٩٢).

ثانيًا: الدولة وتكريس الهويات التقليدية

على الرغم من إلغاء قانون العشائر سنة ١٩٧٦، لا تزال العشائر تقوم بدور كبير في الحياة السياسية؛ فالعشائرية والمناطقية تعد ركائز أساسية في علاقة الدولة بالكيانات الاجتماعية. ويتجلى تكريس الهويات التقليدية «العشائرية والمناطقية» من خلال عمل مؤسسات الدولة الحديثة ضمن إطار تقليدية، فالدولة طوّعت هذه الجماعات لتعمل في مصلحتها لا ضدّها من خلال العطايا والامتيازات التي تحصل عليها، الأمر الذي أدى إلى أن تقوّي هذه البنى صلاتها بالدولة وربط مصلحتها بها.

وعلى الرغم من عمليات التحديث والتغيرات الخارجية، عملت الدولة على إعادة إنتاج النظام القبلي وتبنيًّا أيديولوجيا قبلية^(٨) بما يتلاءم ومصلحة النظام السياسي القائم؛ إذ جرى تكيف الوحدات القبلية مع الدولة^(٩).

تظهر القبيلة بوضوح في الخطابين الشعبي والرسمي، فالتعريض لدور القبيلة يعني التعريض لكيان الدولة وشرعيتها؛ فهي جزء من الخطاب الثقافي العام للدولة الذي تمارسه باستمرار عبر أجهزتها الإعلامية. فقد جاء في رسالة من الملك حسين إلى رئيس وزرائه آنذاك أحمد عبيدات في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٨٥: «في الآونة الأخيرة، لاحظنا أن عددًا من الكتابات استهدفت القبائل والعشائر والأعراف والتقاليد، وهو أمر مع الأسف يسيء إلى قطاع عزيز في مجتمعنا الواحد... وأود أن أكّر لكم ما قلته في لقاء خبر مع بعض وجوه العشائر وقادتها في وطننا: أنا - الحسين بن هاشم، وقربي أعز قبائل العرب التي كرمها الله بأن بعث فيها محمداً صلوات الله وسلامه عليه رحمة للعالمين - ما يمسّ عشائرنا.. يمسّنا.. هكذا كان حالنا وهكذا سيظلّ إلى أبد الآدبين، لن نسمح به أو نتسامح فيه، واجعلناكم شعوراً وقبائل لتعارفوا إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم»^(١٠).

لا يمكن وصف المجتمع الأردني اليوم بأنه مجتمع يمرُّ بمرحلة تحول من التقليدية إلى الحداثة في نظره السياسية والقضائية والعلمية، وفي بقية مؤسسات المجتمع. ما نلحظه اليوم هو تعايش وتدخل بين كثير من هذه النظم التقليدية ونظم الدولة الحديثة. ويمكن توضيح ذلك بما يلي:

أ- النظام القضائي بين التقليدية والحداثة

على الرغم من إلغاء القانون العشائري رسميًا سنة ١٩٧٦، كما أسلفت، فلا تزال المحاكم النظامية تستند إليه، ويلجأ إليه الحكام الإداريون (المحافظ والمتصرف)، حلّ القضايا المجتمعية الخطيرة كقضايا القتل وقضايا العرض، وحتى قضايا العنف الطلابي التي حلّت في كثير من المرات من خلال «صكّ صلح عشائري». فعلى الرغم من زوال البداوة نهائياً من المجتمع الأردني كنمط معيشي، وارتفاع نسبة التحضر إلى أكثر من ٨٢ في المئة^(١١)، فإن التعصب القبلي لا يزال قائماً، بسبب الإصرار على التمسّك بالكيانات القبلية، وعدم صهرها في

^٨ الأيديولوجيا القبلية: مجموعة الآراء والمعتقدات والأفكار التي تدعو إلى ضرورة إعطاء الوحدات والأعراف القبلية «دوراً» سياسياً بديلاً من دور مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب، النقابات، الجمعيات). وعليه، فإن الممارسة الأيديولوجية للسلطة السياسية - التي تمتلك النفوذ والتأثير والوسائل - تقوم على تعزيز الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وإعطاء هذا الدور للوحدات القرابية العشائرية التي لا يمكن أن تكون بديلاً من هذه المؤسسات. وتقوم السلطة السياسية بتدعم هذه الأيديولوجيا من خلال مجموعة من الوسائل المتداخلة، منها: وسائل الإعلام التي تعمل على تأكيد الدور الذي تقوم به العشائر؛ القيام بتعديلات مستمرة لقانون الانتخاب كتقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر أصغر، وقانون الصوت الواحد للناخب الواحد؛ قيام كبار المسؤولين بزيارات مستمرة إلى عدد من العشائر.

^٩ عبد العزيز خراجله، المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية (إربد، الأردن: جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، ١٩٩٦).

^{١٠} الرأي (الأردن)، ١٧/٣/١٩٨٥.

^{١١} الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن، ٢٠٠٤ (عمان، الأردن: الدائرة، ٢٠٠٤).

المجتمع واعتبارها التنظيم الأساس الذي يمارس نشاطاً سياسياً واقتصادياً متعدداً. وقد أدى ذلك إلى جعل ولاة الفرد بالدرجة الأولى لجماعته القبلية.

لكن هذا التعلق هشٌ في مقابل الإغراءات والامتيازات التي يمكن أن تقدمها الدولة للفرد - لا للتنظيم - القبلي. وقد أدى التعلق القبلي إلى إرساء النوازع القبلية للسكان كافة بعد أن كانت مخصوصة في نطاق محدد هو الجماعات البدوية. وكان الشيء الأخر هو أن ذلك أدى إلى تفتت وحدة المجتمع، وعدم اندماج الوحدات القبلية داخل المجتمع، بحيث أصبحت كل قبيلة تسعى إلى تحقيق مصلحتها ومنفعتها، وهو ما جعل الصلة بين القبائل ضعيفة، تقوم على التنافس والعداء لتناقص مصالح كل منها وتنازعها على النفوذ، إضافة إلى أن العشائر لا تنسى أحقادها وما يتصل بها من ثارات، أضاف إليها قانون الصوت الواحد بعداً انقسامياً، الأمر الذي أدى إلى تعويق عوامل التفتت في المجتمع الأردني، وإلى أن يكون انتهاء أبناء القبائل إلى قبائلهم يفوق انتهاءهم إلى وطنهم في كثير من الأحيان^(١٢).

٢- النظام السياسي بين التقليدية والحداثة

استند المجتمع في الأساس إلى قاعدة عشائرية حددت ملامح ثقافته السياسية وطبيعة ولايته التي ظلت - ولا تزال - تقليدية إلى حد كبير، ومعتمدة على الارتباطات الشخصية والتحالفات العشائرية، وبالتالي بقي المجتمع على طابعه وجوهره التقليدي والعشائري اجتماعياً وسياسياً على الرغم من عناصر التحديث التي أدخلت عليه. وما يدلّك على أن المشاركة السياسية هي مشاركة عشائرية هو ما تبيّن من دراستنا التي أظهرت أن نسبة المشاركة السياسية تسجيلاً وانتخاباً تزيد كثيراً في الدوائر الانتخابية ذات البنية العشائرية الواضحة، وتنقص في الدوائر الحضرية التي تتسم بعدم التجانس وبناؤها بالمحجرات الداخلية والخارجية، بعض دوائر مدينة عمان. كما ظهر أن الدوائر ذات البنية العشائرية حصلت على مقاعد في البرلمان الأردني تزيد نسبتها على نسبة عدد سكانها^(١٣).

٣- مؤسسات المجتمع المدني بين التقليدية والحداثة

إن طبيعة العلاقة بين الدولة وعدد من مؤسسات المجتمع المدني في الأردن تكتنفها إشكالات عديدة؛ فبدلًا من أن تكون تعبيرًا أميناً عن التكوينات الاجتماعية، نجد أنها تسعى إلى تطوير مؤسسات المجتمع المدني بأساليب متعددة. كذلك جرى توجيه عدد من هذه المؤسسات (أحزاب، أندية رياضية، جمعيات خيرية...) لتكون تعبيرًا عن تعددية تضمن حق الجماعات في المشاركة السياسية، ولتكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها، لتحول بال التالي إلى مؤسسات تنظر بعين العدالة والمنطقة، وأحياناً بعين الدين والطائفية، إذ أصبح كثير من هذه المؤسسات يعمل على إيجاد مسلكيات وثقافات فرعية متباعدة. إن ما ذكر سابقاً لا يعني أن مؤسسات المجتمع التي تعبّر عن التعديلية السياسية غير موجودة، بل على العكس، نجد أن بعضها سار بقوّة نحو الاندماج والانصهار، كالنقابات وبعض الأحزاب السياسية وبعض الجمعيات الخيرية، ولا سيما تلك المؤسسات المدنية التي توجد مراكزها في المدن، كالنقابات والأحزاب السياسية. أما بعض هذه المؤسسات، فهي تعبّر عن انتهاء جهوي أو طائفي بعض الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية^(١٤).

١٢ فاروق الكيلاني، المحاكم الخاصة في الأردن (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٧٧.

١٣ خراشه، المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية.

١٤ عبد العزيز خراشه، مؤسسات المجتمع المدني في الأردن: هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية؟ (عمان، الأردن: مركز الأردن الجديد، ٢٠٠٣)، ص ٢١٩-٢٤١.

ثالثاً : المكوّن الفلسطيني وتأرجح الولاء بين منظمة التحرير والدولة الأردنية

إن تعامل الأردن مع اللاجئين الفلسطينيين ومنهم حقوق المواطنـة كافة جعلاً الأردن البلد الأقرب اجتماعياً واقتصادياً إلى اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي جعل ولاءهم متراجعاً بين منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والأردن الذي يستطيع اللاجئ الفلسطيني التماهي معه أكثر من غيره، والمشاركة السياسية والاقتصادية فيه، وحمل جواز سفره، فليس كل مواطن للمنظمة أو لحماس معادياً للأردن، وليس كل مواطن للأردن معادياً للمنظمة؛ ليس الأول بالضرورة وطنياً ولا الثاني بالضرورة خائناً، فالظروف الصعبة تدفع اللاجئ إلى التأرجح بين آمال التحرير والعودة والتعامل الواقعي مع ملجاً مؤقت. إن تحسين الظروف المعيشية للاجئين واندماج نسبة كبيرة منهم في المجتمع الأردني لا يعنيان بأي حال التخلّي عن حق العودة أو / والتعويض.

ـ المكوّن الفلسطيني في الأردن

يظل الوجود الفلسطيني في الأردن هو الأكبر خارج الأرض المحتلة، إذ يعيش في الأردن نحو ربع الشعب الفلسطيني. وقد قدر عدد الفلسطينيين في سنة ١٩٨١ بما بين ٤٤,٤ مليون و ٦,٤ ملايين نسمة ، أي بمعدل زيادة سنوية تتراوح بين ٢,٣ في المئة و ٣ في المئة، وفقاً لمصادرٍ هما إحصاءات المجموعة الفلسطينية في دمشق، وتقديرات الباحثة الديموغرافية الفلسطينية جانيت أبو لغد. وقدرت المجموعة الفلسطينية عدد الفلسطينيين في الأردن بنحو ١٤٨,١٨٠ نسمة، بنسبة ١,١% في المئة من مجموع الشعب الفلسطيني، وقدرت جانيت أبو لغد عددهم بـ ٨٠٠,٨٠٠ ،١,٦٠٠ ،٤,٢٦ في المئة^(١٥). ويشير سليمان حسين أبو سنه إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين لدى الاونروا والذين يعيشون في الأردن حتى سنة ١٩٩٨ بلغ ٣٢٨,٣٠٨ فلسطيني، بنسبة ٢٩,٩ في المئة من الشعب الفلسطيني، منهم ٧٩٦,٧٤١ لاجئاً^(١٦).

ـ الفلسطينيون والتماهي مع الهوية الأردنية (مؤشرات الاندماج)

يتمتع الفلسطينيون في الأردن بجميع الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الأردنيون؛ إذ توافر لهم الخيارات كلها، وهو ما انعكس إيجاباً على اندماجهم في المجتمع الأردني، وخروج نسبة كبيرة منهم من العيش في المخيمات إلى العيش في المدن. وتجدر الإشارة إلى أن خروج اللاجئين للعيش في المدن ليس خياراً استيطانياً في أرض غير أرضهم، بقدر ما هو خلاص من الحياة الصعبة التي يعيشونها في المخيمات المكتظة بالسكان. ويمكن الإشارة إلى مؤشرات عدّة تبيّن الخصائص الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، ومدى اندماجهم في المجتمع الأردني:

- نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات في المدن والقرى الأردنية هي الأعلى بين الدول الأكثر استقبالاً للاجئين الفلسطينيين.
- تعتبر حالات العسر الشديد (الفقر المدقع) هي الأقل نسبة بين الدول المستقبلة للاجئين.

^{١٥} التقرير الاستراتيجي العربي (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٣١٦.

^{١٦} سليمان حسين أبو سنة، سجل النكبة ١٩٤٨: سجل القرى والمدن التي أحتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة (لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨)، ص ١٤.

الجدول رقم (١)
الفلسطينيون الذين يعيشون خارج المخيمات، وحالات العسر الشديد (الفقر المدقع)
 بين اللاجئين في بعض الدول^(١٧)

الدولة	السكان الفلسطينيون خارج المخيمات٪	حالات العسر الشديد في الدول المستقبلة٪
الأردن	٨١,٣	٢,٥١
لبنان	٤٥,٤٩	١٠,١٧
سورية	٧٠,٨٤	٦,٢٦
الضفة الغربية	٧٣,٦٩	٥,٢٨
قطاع غزة	٦٧,٣	٨,٣٥

- هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على اندماج اللاجئين في المجتمع الأردني، ولا تتوافر في مناطق اللجوء الأخرى، وهي: القرب الجغرافي بين فلسطين والأردن؛ الخيارات المتاحة للأجئ الفلسطيني في الأردن؛ الاتساع النسبي لمساحة الأردن التي تقدر بنحو ٩١,٠٠٠ كم^٢؛ الاستقرار السياسي في الأردن وشمول اللاجئين بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تقاسم الأردنيين والفلسطينيين ملكية الأراضي والعقارات، وإقامتهم في بنايات وأحياء ومدن مشتركة، بمعنى أنه لا توجد في المدن الأردنية أحياء خاصة باللاجئين (طبعاً باستثناء المخيمات).

- تطور المخيمات من تجمعات من الخيام او الصفيح الى مبان من الأسمدة، إذ تحولت المخيمات الى أحياء حضرية.

٣- الفلسطينيون في الأردن وإبراز الهوية الفلسطينية (مؤشرات الانفصال والتفكك)

أدت الحوادث التاريخية والسياسية في القرن العشرين دوراً مهماً في تغذية الصراع الاجتماعي والسياسي داخل الدولة الأردنية. ونظرًا إلى أهمية الأردن الجيوстратегية، تدخلت الأبعاد المحلية والإقليمية لإبقاء الساحة الأردنية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية، بهدف المزيد وتمرير التدخل الخارجي. وقد ساعدت مجموعة من العوامل على وجود حالة من الريبة والشك من كل طرف تجاه الآخر. ومن هذه العوامل:

- التعامل مع اللجوء من منطلق نفعي براغمي، بدلاً من منطلق إنساني ولحساب أنظمة سياسية عربية تسعى إلى إعادة إنتاج ذاتها.

- وضع الأردن كدولة هامشية وقرارها غير مستقل، لأنها تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، وهو ما جعلها ميداناً خصباً للابتزاز الخارجي والداخلي، وهذا تطلب قيادة الدولة بتوافق لضمان استمرارها واستقرارها.

- نظر بعض الأطراف العربية والفلسطينية إلى ظروف نشأة الدولة الأردنية باعتبارها كياناً مصطنعاً ضعيفاً عازلاً، وجد لكيان الصهيوني من المحيط العربي، الأمر الذي جعل معظم السياسات التي انتهجتها الدولة تجاه الفلسطينيين محل اتهام، من ذلك مثلاً وحدة الصفتين، ومنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، وعارضه الدولة الأردنية أول الأمر مطالبة منظمة التحرير بأن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٤- الفلسطينيون والمشاركة في هيأكل الدولة

ساهمت الحوادث التاريخية والسياسية والمحالية والخارجية في تغييب أو تغيب الفلسطينيين عن المشاركة في الوظائف الحكومية؛ فقد انقسمت الدولة الأردنية على نفسها بين قطاع عام يهيم عليه الأردنيون، من ذوي الأصول الشرق الأردنية وقطاع خاص يسيطر عليه الفلسطينيون. وقدرت مسامحة الفلسطينيين في قطاع الصناعات البنكية والمصرفية بـ٦٥ في المئة، وفي قطاع التجارة العامة والخاصة بـ٨٠ في المئة^(١٨). ونظراً إلى طول فترة اللجوء، أخذ قسم من الأردنيين ينظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم منافسين لهم في حقوق المواطن والانتفاء، وهي إشكالية ذات مضامين اجتماعية وسياسية وثقافية تساهم في خلق وضع مأزوم تحمله الشعبان نيابة عن النظامين السياسيين الأردني والفلسطيني.

وفي دراسة أعدها خالد الدباس عن موضوع الفلسطينيين في الأردن، وإشكالية التكامل في ضوء عدم الرضا الاجتماعي والصراعات السياسية، تبيّن بعض المواقف والصور المتبادلة بين الأردنيين والفلسطينيين، كما هي مبيّنة في الجدول التالي :

الجدول رقم (٢)
 بعض المواقف والصور المتبادلة بين الأردنيين والفلسطينيين^(١٩)

الفلسطينيون المتوسط من ٥	الأردنيون المتوسط من ٥	الموقف
٣,٧٩	٢,٥٧	السيطرة على الوظائف الحكومية تُعتبر أحد المصادر الرئيسية لعدم التوافق بين الأردنيين والفلسطينيين
٢,٩٧	٤,٣٦	تضليل أعداد الفلسطينيين بحول الأردن إلى وطن بديل
٢,٧٩	٤,١٩	ازدواجية انتهاء الفلسطينيين
٣,٩٧	٣,١٥	عدم وضوح الرؤية في سياسات الحكومات الأردنية تجاه الفلسطينيين

ويفضل ٢٧,٦ في المئة من الفلسطينيين في الأردن تقديم أنفسهم كفلسطينيين، و١٨,٣ في المئة كلاجئين فلسطينيين، و٢٥,٢ في المئة كفلسطينيون يقيمون في الأردن، و١٠,٣ في المئة كأردنيين، و١,١ في المئة بأسماء أخرى.

إن ما سبق عن المكوّن الفلسطيني وتارجح ولائه في الأردن لا يعني بأي حال انقسام المجتمع على نفسه. وما يظهر أحياناً من انقسام أردني - فلسطيني هو انقسام مفتول من عمل معظم النظم السياسية، بهدف البقاء في الحكم. وقد تطلب ذلك اتخاذ هذه النظم إجراءات تعوق الاندماج الوطني ليحل محلها النمط التقليدي المتمثل في التوازن بين العصبيات، ودفع المجتمع إلى الانبطاء على أطروه التقليدية، وهو ما يلاحظ بوضوح في طبيعة علاقة الدولة الأردنية بمكوناتها الاجتماعية، فقد ساهمت الدولة في التشجيع على تأسيس مؤسسات مجتمع مدني (أندية، جمعيات خيرية) تعبّر عن تعددية جهوية أو مناطقية أو طائفية.

18 Khaled al-Dabbas, «Palestinians in Jordan: Integration, Social Disaffection, and Political Conflicts: An Empirical Study,» (Thesis Doctoral, Universität Münster (Westfalen), 2006).

١٩ المصدر نفسه.

رابعاً: آليات التفكك المجتمعي

استندت الدولة في تدعيم شرعيتها إلى أنها تقف فوق «التناقضات المجتمعية». هكذا كانت حال السكان عند تأسيس الدولة الأردنية سنة ١٩٢١، واستمرّت الدولة تقوم بهذا الدور المتمثل في وقوفها فوق الجماعات المتنافضة والمتنازفة، وأنها، أي الدولة، تمثل حالة التوازن والاستقرار حتى يومنا هذا، وذلك من خلال إعادة إنتاج آليات التنازع والتفكك، ومنها:

٤- فرض قانون الانتخاب تفكيكي

إذ أدى تغيير قانون انتخاب البرلمان إلى:

أ- تفتت الدوائر الانتخابية إلى دوائر أصغر؛ فقد نَبَهَت نتائج الانتخابات التكميلية التي جرت في ستي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ - عقب دعوة مجلس النواب المنحل الذي انتُخب سنة ١٩٦٧ قبل احتلال الضفة الغربية - إلى أنَّ كبر حجم دائرة الانتخابية سِيُمْكِنُ المرشحين من ذوي الانتهاءات السياسية الإسلامية والقومية من الوصول إلى مجلس النواب، وهو ما حصل بالفعل في نتائج هذه الانتخابات.

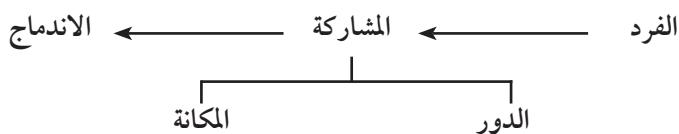
ب- في انتخابات المجلس الحادي عشر سنة ١٩٨٩، وُضع قانون لانتخابات جرى بموجبه تقسيم دائريٍّي محافظه عمان ومحافظة إربد إلى سُتّ دوائر لعمان وأربع دوائر لإربد، فكُلُّما صغُرت دائرة الانتخابية قامَت عوامل الانتهاء القرابي بالدور الحاسم. واستمرَّ تقسيم الدوائر إلى أن وصلت إلى خمس وأربعين دائرة انتخابية حالياً.

ج- في انتخابات المجلس الثاني عشر سنة ١٩٩٣، وُضع قانون مؤقت آخر لانتخاب هو قانون «صوت واحد للناخب الواحد» الذي أعطى الناخب حق انتخاب مرشح واحد فقط في الدائرة التي قد يصل عدد مقاعدها إلى تسعة مقاعد، كإربد مثلاً. وكان من آثار هذا القانون أن جعل الحملة أقلّ تسيباً وأكثر اعتماداً على الأسس العشائرية والتقليدية في التعبئة، إذ أصبحت تعتمد على المطالب المحلية والجهوية، وعزّزت رجحان قوة المال والنفوذ الاجتماعي والاقتصادي، وأضعفَت في المقابل عناصر مهمّة في التعبئة الانتخابية، مثل الانتهاء السياسي.

٥- الإقصاء واستبعاد الشباب عن المشاركة المجتمعية

تمثّل المشاركة المجتمعية قناعة مركزية لدمج الأفراد في المجتمع وتكاملهم مع مركزاته البنائية وغاياته المستقبلية؛ فالفرد المشارك يتَّخذ دوراً بنائياً - أي يمارس متطلبات وضع اجتماعي يقابل توقعاته - يجد من خلاله ذاته ويحقق مصالحه وغاياته، ويتكامل في الوقت نفسه مع أدوار أخرى يشغلها الآخرون من أجل تحقيق الغايات المجتمعية العامة.

إن ممارسة الفرد لدوره الإنثاجي - التكامل يضعه في مكانة اجتماعية عامة يتلمس من خلالها مؤشرات اندماجه الحقيقي في المجتمع، أكان على مستوى المسؤولية الاجتماعية أم على مستوى المكانة الاجتماعية والمشاركة في اتخاذ القرار. وعليه، فإن إقصاء الفرد عن مركب الدولة - المكانة يجعله بلا شك مغترباً عن مجريات الحوادث المجتمعية، ومستشعرًا خطوط التصدع في المجتمع الذي يعيش فيه، وبدلًا من معالجة حالة الاغتراب التي بدأ يعيشها المواطن، بدأت الدولة - بعد أن وطدت نظام الحكم فيها - بإعادة إنتاج آلية



سلطها وسيطرتها من خلال عملية انتقائية لقوى الشباعية الصاعدة والطاحنة إلى الانتفاع والاستفادة من أجهزة الدولة، فتشكلت تضامنויות بين نظام الحكم وبعض الأسر ذات الولاء التاريخي لنظام الحكم. وإذا أظهرت أنظمة الحكم، بحسب قول حليم بركات، «هرمية قمعية في تنظيمها وقيمها في مختلف المؤسسات التي فرضت على الشعب تفسيرات ومعتقدات تخدم مصالحها بالدرجة الأولى ... إن الشعب يعيش بلا تاريخ كي يكون للسلطات المتحكمة تاريخ حافل، وقد أصبح واضحاً أن مؤسسات الدولة تتصرف وكأن الشعب خلق خدمتها، والامتثال الطوعي أو القسري لإرادتها التي هي فوق كل إرادة»^(٢٠). ويضيف أن الدولة - العربية - تمكن من الهيمنة على المجتمع بسحق أو تعطيل المجتمع المدني، حتى أصبح الشعب خادماً للدولة بدلاً من أن تكون الدولة خادمة للشعب، إلى حد جعل المواطنين بحاجة إلى من يحميهم من النظام الحاكم، بل يبدو وكأن الدولة بحاجة إلى مواطنين تحكمهم على عكس ما هو مفترض. لقد أصبحت الدولة العربية بiro وقارطية تتوقع أن تفكر بالنيابة عن المواطن بدلاً من أن يفكر المواطن في كيفية تسيير الدولة^(٢١). وقد أدى ذلك إلى فقدان المواطن ثقته بالدولة وبشعاراتها الزائفة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ورفع المعاناة عن كاهل الشعب، وما إلى ذلك من شعارات وهيبة تهدف إلى احتواء الموقف السياسي وتخدير مشاعر المواطنين.

وفي دراستنا الميدانية المعروفة، «الشباب والمشاركة المجتمعية: دراسة تحليلية لإشكاليات الاندماج الاجتماعي»، وقد أجريت على عينة مكونة من ٤٢ شاباً، تبيّن أن:

الجدول رقم (٣) ثقة الشباب ببعض المؤسسات^(٢٢)

لا يدرى		لا		نعم		العبارة
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٣١,٩	١٤١	٥٢,٥	٢٣٢	١٥,٦	٦٩	أغلب المسؤولين في الحكومة مخلصين للبلد
٢٦,٥	١١٧	٧,٩	٣٥	٦٥,٦	٢٩٠	تنحى الحكومة بعض العشائر امتيازات معينة في الدولة
٣٢,٨	١٤٥	٢٢,٦	١٠٠	٤٤,٦	١٩٧	توزيع الحكومة المراكز السياسية على أساس عشائرية ومناطقية
٢٧,٤	١٢١	٥٥,٧	٢٤٦	١٧	٧٥	يعبر مجلس الأمة عن آرائك الحقيقية
٢٦,٧	١١٨	٥٠	٢٢١	٢٣,٣	١٠٣	تفرز الانتخابات أفضل الأشخاص في الوطن
٣٤,٤	١٥٢	٣٣,٣	١٤٧	٣٢	١٤٣	القوانين التي يوافق عليها مجلس النواب تعبر عن مصالح الناس
٥٣,٢	٢٣٥	٣٣,٧	١٤٩	١٣,١	٥٨	أحزاب المعارضة تعمل لمصلحة البلد

٢٠ حليم بركات، *الاغتراب في الثقافة العربية: متأهات الإنسان بين الحلم والواقع* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٩١.
 ٢١ المصدر نفسه، ص ٩٢.

٢٢ عبد العزيز خراشه، «الشباب والمشاركة المجتمعية: دراسة تحليلية لإشكاليات الاندماج الاجتماعي»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر قابلية التشغيل والاندماج الاجتماعي، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٨.

تبين البيانات السابقة أن ٥٢,٥ في المئة من العينة لا يثقون بالحكومة، و ٣١,٩ في المئة لم يحددوا إيجابتهم (لا يعرفون)، وأن من يعتقد أن المسؤولين الحكوميين مخلصون للبلد هم ٦٥,٦ في المئة فقط، كما أن كثيرين من الأردنيين يشعرون بأن مجلس النواب لا يعبر عن آرائهم. وقد ولدت مشاعر عدم الثقة هذه قيّماً وسلكيات لمواجهة هذا الواقع، ومن ذلك مثلاً:

- **تبني قيم الواسطة والمحسوبيّة واللجوء إليها.** وهذا يعني غياب المعايير والقوانين الرسمية؛ فقد أشار أحد استطلاعات الرأي أن ٨٧ في المئة من الفلسطينيين يؤكدون وجوب القضاء على الواسطة، لأنها شكل من أشكال الفساد. وعلى الرغم ذلك، يعتقد ٩٣ في المئة من العينة نفسها أنهم سيحتاجون إلى الواسطة مستقبلاً. كذلك بين الاستطلاع أن ٧,٧ في المئة من المستطلعين يعتقدون أنه توجد عدالة وتكافؤ في الفرص، في حين يعتقد ٩١,٩ في المئة بغياب العدالة وتكافؤ الفرص، ولم يحدد ١٠ في المئة رأيهما، وامتنع من الإجابة ٥,٠ في المئة^(٢٣).

- **العنف الطلابي.** تُعتبر ظاهرة العنف الطلابي ظاهرة حديثة تعم كل الجامعات، ويمكن القول أن شخصية الشباب اليوم هي شخصية مشبعة بقيم الاستهلاك الترفي البعيدة عن قيم الانتاج، وبالتالي أصبح الشباب مثقلًا بالهموم، مستقبله مظلم لشعوره بعدم تكافؤ الفرص، صعوبة الحصول على عمل، انخفاض الأجر، غموض المستقبل، وقد ساهمت هذه الأمور بتبنيّ الشباب الجامعي لقيم وسلوك العنف العشبي نتيجة لانتشار الواسطة والمحسوبيّة والاستهلاك الترفي، وكلها قيم وسلكيات تدل على وهن الدولة وعلى أن سياستها الراهنة تقود نحو التفكيك المجتمعي. هناك خلل وتدخل في المعايير التي يقوم فيها الشباب سلوكهم، فهناك القيم التقليدية التي يعاد إنتاجها لضمان استقرار النظام ويتم تسويقها عبر وسائل الإعلام والأنظمة والتعليمات المؤسسية الحديثة.

- **تدخل الدولة المباشر في تعين الزعامء المحليين والعشائريين، فهو لاء «الزعماء» الذين صنعوا خدمة الدولة هم ممثلون للدولة في مناطقهم وعشائرهم، وليس العكس، فهم لا يمثلون مناطقهم وعشائرهم في الدولة، وبالتالي لم يعد هذا الزعيم ضامناً لوحدة جماعته ضمن دائرة أوسع، أي الوطن، بقدر ما هو مرتبط عضوياً بالنظام السياسي القائم. وقد حملت هذه العلاقة بذور التناقض على المستويات التالية:**

- انفصام علاقات الوحدة القبلية والمجتمعية المحلية.
- دخول أفراد من هذه الجماعات في علاقات سلطوية جديدة داخل أجهزة الدولة.
- بروز ظواهر من الصراع والعنف المجتمعي مختلف بالتأكيد عن الصراع الطبقي، وهنا تقوم الدولة باستيعاب هذا الصراع لصلحتها.
- التداخل والتتشابك الواضح بين العلاقات الرسمية وغير الرسمية في النظم الاجتماعية المختلفة كما سبق توضيحها.
- اعتناد الأساس المناطقي والعشائري عند تكليف معظم رؤساء الوزارات ومسؤولي المؤسسات ذات النفوذ والتأثير، كالجيش والأمن العام والدرك والمحافظين.
- لجوء الدولة إلى التمييز المادي والسلطوي والتعليمي بين المكونات الاجتماعية للمجتمع الأردني. وأذكر منها:

^{٢٣} باسم سكجها وسائدة الكيلاني، الواسطة في الأردن: السر المعلن (عمان، الأردن : مؤسسة الأرشيف العربي، [٢٠٠٢]).

* الدعم المادي، مثل شق الطرق وترخيص الآبار وافتتاح العيادات الصحية، ومنح التفويض للواجهات العشائرية.

* زيارات الملك للعشائر وزيارات مماثلة للمؤسسات التي يرأسها أبناء هذه العشائر.

* استشارة شيوخ العشائر في أمور وقضايا تخصّ الدولة. يقول كلّ من جورданى وماكلوراين: «بواسطة هذه الطرق يستطيع الملك أن يكوّن تحالفًا بين القبائل المتعددة في جهاز الدولة»^(٢٤).

* استثناءات القبول في الجامعات الأردنية، وهي تكون في معظمها لأبناء العاملين التقاعد़ين من القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وقائمة أبناء العشائر، وقائمة الديوان الملكي، وقائمة الأقل حظاً، حتى وصلت نسبة المقبولين استثنائياً في الجامعات الأردنية إلى نحو ٥٧ في المئة.

- صناعة النخب السياسية: يسعى أي نظام سياسي إلى إعادة إنتاج آليات سيطرته التي تضمن له بقاءه واستقراره. ومن الآليات المهمة صناعة النخب السياسية. وقد حرص النظام السياسي الأردني على ذلك من خلال اتباعه وسائل معينة، أو اعتماده على مصادر اجتماعية محددة لرفده بالنخب السياسية. ومن هذه المصادر الأسر ذات الولاء التاريخي للأسرة الحاشمية، مثل أسرة آل الرفاعي التي عين منها أربعة رؤساء وزارات، إضافة إلى بعض الرؤساء الذين يرتبطون بهم بعلاقات مصاهرة. كذلك العشائر ذات الولاء التاريخي للأسرة الحاشمية وأبناء زعماء العشائر الكبيرة وأحفادهم الذين استمرّ ولاؤهم لها. ومن الآليات أيضًا دعم وسطاء يعملون على تحقيق مطالب المواطنين لدى الدولة.

لكن يبقى الأمر الأهم في صناعة النخب السياسية هو الحفاظ على مبدأ التوازن بين المكوّنات التقليدية للمجتمع الأردني، وذلك من خلال إحياء الهويات القبلية التي غالباً ما يصل التنافس بين بعضها البعض أحياناً إلى حدّ الصراع، وهو ما بدأنا نلحظ معالمه في العنف المجتمعي والطّلابي.

إن اختلال التوازن بين المكوّنات التقليدية لدولة «حديثة» وإذكاء الصراعات القبلية أحياناً يساعدان في تعميق حالات التفكّك وتسرّيعها، ويعوقان عملية الاندماج الاجتماعي التي نحن اليوم أحوج ما نكون إليها لمواجهة المخاطر التي نعيشها.

24 Paul A. Jureidini and R. D. McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*, Foreword by Robert G. Neumann, Washington Papers; 108, v. 12 (New York: Praeger, 1984), p. 37.

المراجع

١- العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار احياء التراث، [د. ت.].
 أبو سته، سليمان حسين. سجل النكبة ١٩٤٨ : سجل القرى والمدن التي أحتلت وطرد أهلها أثناء الغزو الإسرائيلي ١٩٤٨ في الذكرى الخمسين للنكبة. لندن: مركز العودة الفلسطيني، ١٩٩٨.

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة. نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن، ٤٢٠٠. [عمان، الأردن: دائرة: ٢٠٠٤].

بالانديه، جورج. الأنثروبولوجيا السياسية. ترجمة جورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء العربي، ١٩٨٦.
 بركات، حليم. الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

القرير الاستراتيجي العربي. القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٦.
 الجابري، محمد عابد. فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معلم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي. ط. ٣.
 بيروت: دار الطليعة الجديدة، ١٩٨٢.

خزاعله، عبد العزيز. المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية. إربد، الأردن: جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردنية، ١٩٩٦.

_____. مقدمة لدراسة المجتمع الأردني. إربد، الأردن: دار الكتب، ١٩٩٢.
 _____. مؤسسات المجتمع المدني في الأردن: هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية؟.
 عمان، الأردن: مركز الأردن الجديد، ٢٠٠٣.

سکجها، باسم وسائدة الكيلاني. الواسطة في الأردن: السر المعلن. عمان، الأردن: مؤسسة الأرشيف العربي، [٢٠٠٢].

العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
 الكيلاني، فاروق. المحاكم الخاصة في الأردن. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦.
 ماركس، كارل وفريدرريك إنجلز. مختارات. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠.

مؤتمر

مؤتمـر قـابلـية التـشـغـيل وـالـأـنـدـماـجـ الـاجـتـمـاعـيـ، جـامـعـةـ بـسـكـرـةـ، الجـازـيرـ، ٢٠٠٨ـ.

٢- الأجنبية

Book

Jureidini, Paul A. and R. D. McLaurin. *Jordan: The Impact of Social Change on the Role of the Tribes*. Foreword by Robert G. Neumann. New York: Praeger, 1984. (Washington Papers; 108, v. 12)

Thesis

Al-Dabbas, Khaled. "Palestinians in Jordan: Integration, Social Disaffection, and Political Conflicts: An Empirical Study." (Thesis Doctoral, Universität Münster (Westfalen), 2006).